قررت محكمة جنايات شمال القاهرة، المنعقدة بأكاديمية الشرطة، اليوم الخميس، تأجيل محاكمة مبارك وابنيه علاء وجمال، وحبیب العادلی وزیر الداخلیة الأسبق ومساعدیه الستة، المتهمین فی قضية قتل المتظاهرين وإهدار المال العام، لجلسة الاثنين والثلاثاء المقبل، لسماع مرافعة المدعين بالحق المدنی.

وطالبت النيابة العامة المصرية فی مرافعتها أمام محكمة جنايات القاهرة بإعدام الرئيس السابق حسنی مبارك ووزير الداخلیة الأسبق اللواء حبيب العادلي و6 من معاونیه فی قضية قتل المتظاهرين، حسبما أفادت تقارير الصحف المصرية.

وأكدت النيابة فی مرافعتها أن مبارك وإن لم يكن فاعلاً أصلياً فی الجريمة إلا أنه لم يصدر أوامره للعادلي بوقف قتل المتظاهرين بعد علمه بسقوط شهداء يوم 25 يناير فی السويس، وخلال أيام 26 و72 و82 يناير، ورغم ذلك ترك العادلي فی منصبه.

وقالت النيابة إنها أثبتت جريمة القتل على العادلي ومساعدیه من خلال شهادة اللواء حسين عبدالحميد الشاهد التاسع فی قضية قتل المتظاهرين، حيث قال عبدالحميد إن العادلي ومساعدیه اتفقوا على مواجهة المتظاهرين بأي وسيلة. وقارن ممثل النيابة بين موقف مبارك من المتظاهرين وموقفه حين قتل عشرات السائحين فی هجوم مسلح بمدينة الأقصر عام 1997. وقال للمحكمة إن مبارك انتفض حين علم بالهجوم على السياح وأقال وزير الداخلیة فی ذلك الوقت اللواء حسن الألفي.

النيابة: حديث مبارك عن عدم إطلاق رصاص على المتظاهرين "كلام مجانيين" .. والرئيس السابق اتهم "القوات المسلحة" بعدم السيطرة على الفوضى مما دفعه للتنحي .. ووجدى وسليمان كشفا تورطه والعادلي في إطلاق النار

استكملت النيابة العامة، اليوم الخميس، الجزء الثالث من مرافعتها فی قضية قتل المتظاهرين والمتهم فيها الرئيس السابق ونجليه علاء وجمال ووزير الداخلیة الأسبق و6 من مساعدیه، ورجل الأعمال الهارب حسين سالم، والمتهمين فی قضية قتل المتظاهرين وإهدار المال العام، حيث بدأ المحامي العام الأول مصطفى سليمان واستكمل مرافعته بالحديث عن مسؤولية المتهمين عن إصدار أوامر لجهاز الشرطة بإطلاق الرصاص على المتظاهرين من أجل الاستمرار فی الحكم.

كما ذكرت النيابة فی مرافعتها أن "مبارك" نفى فی التحقيقات إصدار أى أوامر بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، وأشارت النيابة إلى أن هذا الكلام غير منطقي وغير معقول وتابعت النيابة "ده كلام مجانيين"، وتساءلت أليس "مبارك" المتهم الأول ثار واستشاط غيظاً عندما وقع حادث مذبحه الأقصر عام 97 ومات عدد كبير من الأجانب، وأقال على الفور وزير الداخلیة الأسبق اللواء محمد حسن الألفي، وأتى بالمتهم الخامس اللواء حبيب العادلي خلفاً له، فلماذا لم يثار ولم يستشظ غيظاً عندما مات العديد من المواطنين المصريين والمتظاهرين وهم من رعاياه وأهل بلده.

وذكرت النيابة أن الرئيس السابق "مبارك"، قال فی التحقيقات إنه طلب من القوات المسلحة النزول للشوارع للسيطرة على أعمال الفوضى والانفلات الأمني التي شاهدها البلاد فی أعقاب جمعة الغضب 28 يناير"، للسيطرة على الأحداث.

وأضاف أن "مبارك" قال بالنص "ولما لقتهم معملوش حاجة ومقاموش بدورهم على النحو المطلوب اضطريت أن أنتحي"، وتساءلت النيابة ما هو النحو المطلوب من القوات المسلحة وكان عايز يضبط الشارع إزاي.

وكشفت النيابة أن أقوال اللواء محمود وجدى وزير الداخلیة واللواء عمرو سليمان، أدانت الرئيس السابق المتهم الأول ووزير الداخلیة الأسبق حبيب العادلي المتهم الخامس فی قضية قتل المتظاهرين، وكشفت إدانتها وتورطها فی إطلاق الرصاص على المحتجين سلمياً فی الميادين العامة، حيث كشفا بأنه لا يجوز التعامل مع المتظاهرين على

النحو الذى شهدته الثورة بذلك العنف دون أن يُخبر وزير الداخلية رئيس الجمهورية بالوضع وتلقى أوامره فى كيفية التعامل مع المتظاهرين

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 05/01/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com